# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## محطتا وقود جديدتان على طريق الوفرة

قال مصدر نفطي مسؤول ان شركة البترول الوطنية الكويتية خصصت موقعين من بلدية الكويت على طريق الوفرة (طريق 306) لإنشاء محطتي وقود تابعتين للشركة ومن المتوقع الانتهاء من إنشائهما في سبتمبر 2021 بعد استكمال الموافقات والإجراءات. وذكر المصدر ان الشركة تعمل حاليا على قدم وساق لطرح مناقصات إنشاء 20 محطة وقود جديدة لتنضم الى 19 محطة يتم تنفيذها حاليا من أصل 100 محطة يخطط لإنشائها خلال السنوات المقبلة، وذلك لتلبية التوسع العمراني في المناطق السكنية الجديدة.

أحمد مغربي

### ضمن الإطار التشريعي لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية ورؤية كويت جديدة 2035

# «الأنباء» تنشر مسودة مشروع قانون الرهن التجاري

محمود فاروق

في اطار عمل الحكومة على تحسين بيئة الأعمال وتطوير المنظومة التشريعية بما يتواكب مع المستجدات الاقتصادية، تنشر «الأنباء» مسودة مشروع قانون الرهن التجاري ضمن التوجه لخلق إطار تشريعي مناسب لتحقيق أهداف خطة التنمية ورؤية كويت جديدة 2035 عبر تعزيز إسهامات القطاع الخاص بالاقتصاد ورفع معدلات نمو الاقتصاد وكفاءة أدائه. ويقدم حلولا لمشاكل ونزاعات كثيرة ظهرت في الآونة الأخيرة وثار حولها جدلا قانونيا.

ويعرف نظام الرهن التجاري بأنه احد اشكال الضمانات القانونية المقبولة لدى البنوك وشركات التمويل لمنح قروض وتسهيلات مالية، وقد عرفه القانون التجاري (الحالي) بأنه عقد يرتب حقا على منقول ضمانا لدين تجاري، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر المال المنقول أو ما يعادله من بضائع أو ذهب أو أسهم أو أوراق تجارية أو سيارات.

وفيما يلي اهم مواد قانون الرهن التجاري الذي تضمن 40 مادة:

**أولا: شروط عملية الرهن التجاري**

ـ يجوز تعديل عقد الرهن كتابة باتفاق الراهن والمرتهن.
ـ يعد عقد الرهن الذي جرى عليه التعديل بتغيير المال المرهون عقدا جديدا من تاريخ التعديل.
ـ يجب تعديل عقد الرهن اذا تحول الرهن الى بدل نقدي.
ـ يكون عقد الرهن غير النافذ في مواجهة الغير صحيحا منتجا لاثاره بين الراهن والمرتهن.

**ثانيا: ضمانات المال المرهون**

يكون المال المرهون ضمانة لسداد اصل الدين بالاضافة الى المصروفات المتعلقة به من (مصروفات حفظه، ومصروفات استثماره، ومصروفات تحصيل ريعه، ومصروفات التنفيذ عليه)

**ثالثا: وضع الاموال المستقبلية في نظام الرهن**

يجوز الاتفاق على تقديم مال مستقبلي كمال مرهون (إيجار او دين يستحق السداد في المستقبل)، بشرط ان يكون وجود المال المستقبلي متوقعا من الراهن والمرتهن وان يتملكه الراهن قبل حلول اجل الدين المضمون ويعد الرهن في هذه الحال ساريا من تاريخ الاتفاق لا من تاريخ وجود المال المستقبلي.

**رابعا: ملحقات ومشتملات عملية الرهن**

ـ يشمل الرهن ملحقات المال المرهون واجزاءه وريعه، الا ان اتفق في عقد الرهن على استثناء الريع.
ـ يعد كل المال المرهون ضامنا لكامل الدين ما لم يتفق على غير ذلك.
ـ يجوز رهن جزء من مال منقول ولو استحالت قسمته او فرزه ويقع الرهن في هذه الحال على الجزء المرهون مشاعا.

**خامسا: اجراءات تسجيل الرهن**

ـ يحق للراهن عقد اكثر من رهن على المال المرهون نفسه.
ـ يكون للمرتهن المسجل أولوية على المرتهن غير المسجل والذي يجوز المال على غيره.
ـ اذا وجد اكثر من رهن مسجل فتكون الأولوية للمرتهن صاحب تاريخ التسجيل الاقدم الا اذا اتفق على غير ذلك.
ـ يكون لصاحب الرهن على مال منقول محدد اولوية على صاحب الرهن العائم او صاحب الرهن على المنشأة الاقتصادية في عقود الرهن بالدرجة نفسها.
ـ أي تعديل على عقد الرهن بزيادة مقدار الدين المضمون اذا كان محددا او برفع حده الاقصى اذا لم يكن محددا لا تكون له أولوية الدين المضمون الاصلي ما لم يتفق على غير ذلك.

**سادسا: استثمار أموال الرهن**

للمرتهن او العدل حق استثمار المال المرهون وادارته وتنميته وتحصيل ريعه لحساب الراهن وذلك بموجب تفويض من الراهن مثبت في عقد الرهن.

**سابعا: الانتفاع بالمال المرهون**

لا يجوز للمرتهن او العدل الانتفاع بالمال المرهون الا بموافقة مكتوبة من الراهن ويشترط ان يكون مقابل الانتفاع بما يعادل المثل.

**ثامنا: التصرف في المال المرهون وانتقاله**

ـ يجوز للراهن الحائز استبدال مال الرهن بمثله دون حاجة لموافقة المرتهن او تعديل عقد الرهن.
ـ لا يحق للراهن نقل ملكية المال المرهون الا بموافقة مكتوبة من المرتهن وللمرتهن في هذه الحال احد الخيارات الآتية:
1ـ قيام الراهن بنقل الرهن الى ثمن المال المرهون مع ايداع الثمن في حساب ويجب في هذه الحال تعديل عقد الرهن
2ـ حلول اجل الدين المضمون
3ـ التنازل عن عقد الرهن

**تاسعا: انتقال عملية الرهن**

ينتقل المال المرهون بالارث او الوصية محملا بالرهن، ويجوز لمن انتقلت اليه ملكية المال المرهون تطهيره بأداء الدين المضمون والنفقات والمصروفات التي تكبدها المرتهن،

**عاشرا: أحكام التقاضي**

ـ للمحكمة المختصة ان تقضي بناء على طلب من الراهن او المرتهن ببيع المال المرهون ولو لم يحل اجل الدين المضمون متى كان المال المرهون معرضا للهلاك.
ـ للمحكمة المختصة ـ بناء على طلب من الراهن ـ ان تأذن ببيع المال المرهون اذا سنحت فرصة لبيعه بسعر يزيد على قيمته وقت عقد الرهن.
ـ يباع المال المرهون بأي طريقة تحددها المحكمة المختصة.
ـ يودع ثمن بيع المال المرهون في حساب خاص تسري عليه احكام المادة السادسة والثلاثين من النظام ما لم يتفق على تسوية الدين المضمون من ثمن المال المرهون.

### 6 حالات ينقضي فيها الرهن

1ـ انقضاء الدين المضمون بتمامه بالوفاء او الابراء او بغير ذلك مما ينقضي به الدين.
2ـ هلاك المال المرهون، ما لم يتفق الراهن والمرتهن على ان يحل محله مال آخر.
3ـ اتفاق الراهن والمرتهن على انهاء عقد الرهن.
4ـ تناول المرتهن عن الرهن.
5ـ عدم وجود المال المستقبلي او عدم تملك الراهن له او عدم تحوله الى منقول.
6ـ عدم ثبوت الدين المضمون في ذمة مقدم الرهن او المكفول.

**المال المرهون ضمانة لسداد أصل الدين بالإضافة إلى المصروفات المتعلقة به**

**يجوز الاتفاق على تقديم مال مستقبلي كمال مرهون باتفاق الطرفين**

**الرهن يشمل ملحقات المال من ريع ينتج عن امتلاكه كتوزيعات الأسهم وإيجارات العقارات**

**يحق للراهن عقد أكثر من رهن على المال المرهون نفسه**

**للمرتهن حق استثمار المال المرهون وإدارته وتنميته وتحصيل ريعه لحساب الراهن**

**يجوز للراهن استبدال الرهن بمثله دون حاجة لموافقة المرتهن أو تعديل عقد الرهن**

**ينتقل المال المرهون بالإرث أو الوصية محملاً بالرهن ويجوز للمالك الجديد تطهيره بأداء الدين**

### 229,5 دينارا متوسط كلفة علاج الوافد سنويا

# 18,3 مليون دينار تكلفة علاج الوافدين في «النفط»

كلفة العلاج الطبي للعاملين الوافدين في القطاع النفطي وأسرهم في مستشفى الأحمدي خلال السنوات الخمس الماضية

| السنة | متوسط تكلفة الفرد للعام | أعداد المراجعين | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2014/2013 | 162,760 | 110,654 | 18,010,069 |
| 2015/2014 | 164,954 | 112,642 | 18,580,798 |
| 2016/2015 | 186,500 | 100,124 | 18,673,079 |
| 2017/2016 | 217,125 | 99,898 | 21,690,401 |
| 2018/2017 | 229,598 | 79,707 | 18,300,555 |

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة أنفقت 18,3 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/2017 تكلفة العلاج الطبي للعاملين الوافدين في القطاع النفطي واسرهم في مستشفى الاحمدي، في حين بلغت تكلفة علاج الوافدين خلال السنوات الخمس الماضية في القطاع النفطي ما قيمته 95 مليون دينار.

وقالت المصادر ان اعداد المراجعين الوافدين في مستشفى الاحمدي بدأت تتناقص عاما تلو الآخر وذلك بعد تحويل اعداد كبيرة من العاملين على بند المقاولين وتنفيذ الشركات لعملية تكويت كبيرة وعلى رأسها شركة نفط الكويت التي تستأثر بأكبر عدد من العاملين الوافدين لديها، مشيرة الى أن اعداد المراجعين في مستشفى الاحمدي انخفضت من 110,6 آلاف مراجع خلال السنة المالية 2014/2013 الى 79,7 ألف مراجع في 2018/2017.

ووفقا لآخر احصائية معتمدة من «مؤسسة البترول» فإن أعداد الوافدين العاملين في القطاع النفطي تبلغ 3 آلاف موظف يعملون في مختلف التخصصات المهنية والإدارية والتي تشمل التخصصات الطبية في مستشفى الاحمدي والتخصصات الهندسية والقانونية والمالية والإدارية بالإضافة إلى التخصصات الحرفية والخدماتية.

ورغم انخفاض اعداد المراجعين لمستشفى الاحمدي على مدار السنوات الخمس الماضية إلا ان متوسط تكلفة الفرد في العام ارتفعت بشكل مطرد لتصل الى 229,5 دينارا خلال اخر سنة مالية مقارنة بنحو 162,7 دينارا خلال السنة المالية 2014/2013 عندما بلغ عدد المراجعين 110,6 آلاف مراجع.

وتقدم مؤسسة البترول وشركاتها التابعة خدمات علاج طبيعي للعاملين الوافدين في عقود التأمين الصحي، حيث بلغت أعداد الموظفين وأسرهم الذين حصلوا على تلكم الخدمات 68 مراجعا بإجمالي أقساط تأمين بلغت 27,6 ألف دينار.

وذكرت ان علاج العاملين غير الكويتيين وأسرهم في مستشفى الأحمدي مقرر كميزة عينية، وذلك سعيا الى تحقيق المساواة وعدم التفرقة والتمايز بينهم وبين نظرائهم العاملين الكويتيين ممن يتمتعون بهذه الميزة وبما يتماشى مع ما تقتضيه أحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية للعمل من توحيد المعاملة وتحقيق العدالة بين العمال في المنشأة الواحدة.

## «الصناعة» تحمّر عينها.. إغلاق 26 قسيمة وإنذار 58 بسداد مستحقات

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

أحمد مغربي

ضمن أكبر قرارات تتخذها الهيئة العامة للصناعة، قررت الهيئة سحب وإغلاق 26 قسيمة صناعية تخلفت عن سداد الإيجارات المستحقة عليها من مستغلي القسائم، ويتركز معظم المخالفين في الدفع بمنطقة الشويخ الصناعية والري والشعيبة وميناء عبدالله وأمغرة والنعايم.

وأنذرت «الصناعة» 58 قسيمة صناعية وخدمية وحرفية في عدد من القرارات سيتم نشرها اليوم في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، بضرورة سداد المستحقات المالية للهيئة والتي تمثل القيمة الإيجارية عن الانتفاع بالقسائم المخصصة لهم خلال أسبوعين وفي حال التخلف عن السداد سيتم وقف تقديم كل أنواع الخدمات مع قيام الهيئة باتخاذ كل الإجراءات القانونية وفقا لقانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 وتعديلاته.

وأصدرت «الصناعة» قرارا بإغلاق مقر شركة كبرى تعمل في بيع الأسمنت بمنطقة الشعيبة الشرقية وذلك حتى تتم إزالة المخالفة المتضمنة مزاولة نشاط تعبئة وتغليف الأسمنت بدون ترخيص صناعي، وبناء على القرار الذي صدر من «الصناعة» فإنه في حالة عدم إزالة المخالفة بعد مضي شهر من تاريخ الإغلاق فإنه سيتم توقيع جزاء أشد.

وأوقعت «الصناعة» 6 جزاءات إدارية بإنذار أصحاب القسائم الصناعية بإغلاق تلك القسائم لمخالفتها توصية اللجنة الدائمة للمخالفات الصناعية كون تلك القسائم لم تلتزم بمعايير الصناعة بوجود سكن داخل القسيمة الصناعية بالإضافة الى تخزين مواد بناء في القسائم، ناهيك عن ان بعض القسائم مغلقة ولا يوجد لها نشاط صناعي، بالإضافة الى ان بعض القسائم مؤجرة من الباطن. وأمهلت «الصناعة» تلك القسائم فترة تتراوح بين 15 يوما وشهر لتعديل أوضاعها بناء على المخالفات التي وجهتها لها الصناعة وإلا ستتعرض للإغلاق وسحب الترخيص، علما ان تلك القسائم تلك القسائم موجودة في الصليبية ـ كبد وأمغرة الصناعية والشعيبة الغربية ومنطقة التوسعة الحرفية بالجهراء.

وأنذرت «الصناعة» المنتفعين بالمحلات الواقعة في سوق الصفارين (المرقاب) بضرورة مراجعة الهيئة لتسوية أوضاعهم المالية والقانونية وذلك عن المحلات المخصصة لهم خلال أسبوعين، ويبلغ عدد المحلات المخالفة 59 محلا.

### تحسن النمو الاقتصادي غير النفطي

# معهد التمويل الدولي للكويت: احذروا الاتكاء على ارتفاعات النفط الأخيرة

أحمد عوض

قال معهد التمويل الدولي في تقرير حديث له إن النمو الاقتصادي غير النفطي للكويت يتحسن بشكل كبير مع تنام قوي لثقة المستهلك.

وأضاف التقرير أن نمو الاقتصاد غير النفطي يأتي بدعم من وتيرة صحية لنمو المشروعات في البلاد.

وأوضح التقرير أن عجز الموازنة باستثناء دخل الاستثمار سيستمر في الانخفاض مدعوما بارتفاع أسعار النفط.

يذكر أن عجز الموازنة العام 2017ـ2018 في 11 شهرا بنهاية فبراير الماضي وصل إلى 2,52 مليار دينار بعد استقطاع 1,44 مليار دينار لصالح احتياطي الأجيال القادمة لتسجل الميزانية الحكومية عجزا قدره 1,08 مليار دينار قبل الاستقطاع، وذلك حسب التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية.

وكانت توقعت الحكومة ان يصل عجز الموازنة للعام المالي 2018/2017 الى مستوى 7,9 مليارات دينار بتحقيق إيرادات تصل لـ 13,3 مليار دينار ومصروفات واستقطاعات 21,2 مليار دينار. وأكد تقرير معهد التمويل الدولي ضرورة عدم الاتكاء والتراخي في الإصلاحات المالية بعد الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

وأشار التقرير إلى ان وتيرة نمو الاستهلاك الخاص في الكويت سجلت ارتدادا طال انتظاره مدعوما بتحسن ثقة المستهلك.

يذكر أن تقريرا لبنك الكويت الوطني أكد أن الاقتصاد غير النفطي في الكويت شهد تحسنا خلال 2017 مع ارتفاع النمو بمستوى فاق التوقعات، ويعزى ذلك إلى الإنفاق الحكومي على المشاريع وتعافي قطاع المستهلك. وأضاف أن البيانات منذ بداية العام 2018 حتى الآن تشير إلى قوة وتيرة تعافي قطاع المستهلك.

وأضاف التقرير أن نمو الاقتصاد غير النفطي ارتفع بواقع 3,3٪ في 2017 من 2٪ في العام السابق، وقد تباطأت وتيرة النمو قليلا في الربع الرابع من العام 2017 إلى 2,4٪ على أساس سنوي، إلا أن الاقتصاد استطاع أن يواصل تعافيه من التباطؤ الحاد الذي شهده أواخر العام 2014 والعام 2015، متوقعا أن تستمر وتيرة التعافي خلال العامين 2018 و2019، مع توقعات بتسارع النمو غير النفطي إلى 3,5 و4٪ على التوالي. وجاء معظم الانتعاش في نشاط الاقتصاد غير النفطي من التزام السلطات بتنفيذ خطة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع، في الوقت الذي قامت فيه الدول الأخرى المجاورة بإيقاف العمل على بعض مشاريعها أو إلغائه.